

نظرة عامة

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تراجعاً في النشاط الاقتصادي خلال العام 2015، بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعام التاسع على التوالي، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بشكل كبير إثر اندلاع الهبة الجماهيرية "هبة القدس" في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2015، الأمر الذي أدى إلى تشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وانخفاض حجم المساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، والتأخر في تحويل أموال إعادة اعمار قطاع غزة.

فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة لسلسلة أزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة وتشديد الحصار على قطاع غزة وزيادة القيود والمعوقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حركة التنقل والنفوذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة .

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة قد شهد ارتفاعاً بنسبة 3.5 في المائة خلال العام 2015، إلا أنه ظل في حدود المستويات السائدة قبل حوالي ستة عشر عاماً، كونه يعتمد على عوامل غير ذاتية، وأنه غير منتج لفرص العمل، إذ أن هذا النمو لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد. كما شهد العام 2015 انخفاض نسبة البطالة إلى 25.6 في المائة، حيث بلغت في الضفة الغربية المحتلة حوالي 17.3 في المائة، بينما بلغت في قطاع غزة نحو 41.0 في المائة .

ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل بنية وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في صياغة مؤشرات التنمية البشرية، حيث استهدفت السياسة الإسرائيلية تعطيل حركة الاقتصاد الفلسطيني، ووضع العراقيل أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمنع قيام أية محاولة لإحداث تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، إذ يعتمد الفلسطينيون بنسبة 90 في المائة على الكيان الإسرائيلي في توفير وسائل العيش المختلفة.

لكن من الممكن أن يشهد الاقتصاد نمواً بنسبة تفوق الثلث إذا رفعت إسرائيل قيودها المفروضة على التنمية عن 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرتها الكاملة، والمسماة المنطقة "ج" ومنطقة الأغوار، حيث يخسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي 3,4 مليارات دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة⁽¹⁾.

التطورات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

لم يكن الاقتصاد الفلسطيني للعام 2015، أفضل حالاً من الأوضاع السياسية، فقد بدأت الحكومة الفلسطينية العام 2015، بأزمة مالية حادة، تمثلت في إعلان إسرائيل حجماً لأموال الضرائب الفلسطينية، أو ما تعرف بإيرادات المقاصة، التي تشكل نحو 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الفلسطينية سنوياً، كنتيجة لإعلان انضمام فلسطين إلى منظمات وهيئات دولية، منها محكمة الجنايات الدولية.

لذا شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً خلال العام 2015 بلغت نسبته 0.3 في المائة، حيث تراجع من نحو 12.72 مليار دولار عام 2014 إلى نحو 12.68 مليار دولار لعام 2015، وذلك بسبب الحصار المستمر والمتواصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين.

كما انخفضت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 14.20 مليار دولار عام 2014 إلى نحو 14.06 مليار دولار عام 2015، بنسبة قدرها 1.0 في المائة، وقد أدى هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من نحو 2960.1 دولار عام 2014 إلى نحو 2865.8 دولار عام 2015، محققاً نسبة تراجع بلغت 3.2 في المائة.

على جانب آخر، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 بالأسعار الثابتة 2004 لتبلغ نحو 7.72 مليار دولار مقابل 7.46 مليار دولار في عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 2.4 في المائة، وعلى الرغم من هذا الارتفاع انخفضت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عام 2015 بنسبة 0.5 في المائة ليصل إلى 1737.4 دولار مقارنة بحوالي 1745.9 دولار في عام 2014. وقد أسهم هذا الانخفاض في زيادة الاختلالات

⁽¹⁾ تقرير للبنك الدولي نُشر في عام 2014 حول نمو الاقتصاد الفلسطيني والسياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة عام 1967.

الهيكليّة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني القسرية للاحتلال الإسرائيلي والذي يتحكم بمنافذ الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى ولا يزال إلى تردي المناخ الاستثماري وتعاضم الدين الداخلي لفلسطين.

الاستثمار

يعد الاستثمار في فلسطين من أولويات الحكومة الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الفلسطيني، واستقطاب رأس المال المحلي والخارجي، وقد تم اقرار عدد من القوانين التي من شأنها تشجيع المستثمرين من خلال تقديم تسهيلات وإعفاء ضريبي، وقد خطى الاستثمار خطوات إلى الأمام مع بداية إنشاء السلطة الفلسطينية لكن حالت الإجراءات الإسرائيلية ووضع العراقيل دون مواصلة هذا التقدم.

شهد الاستثمار الإجمالي عام 2015 ارتفاعاً بنسبة 10.6 في المائة، إذ بلغ قيمته نحو 3.0 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار عام 2014، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 21.6 في المائة عام 2014 إلى نحو 23.7 في المائة عام 2015. وفي هذا السياق انخفض معدل نمو الاستثمار العام بنسبة 3.5 في المائة عن العام 2014، في المقابل شهد معدل نمو الاستثمار الخاص ارتفاعاً بنسبة 11.4 في المائة مقارنة بعام 2014. ويعتبر الحصول على التمويل أكبر العوائق خاصة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن من توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية. كذلك تمثل صعوبة الحصول على المواد الأولية أحد المعوقات الهامة نتيجة تأخر الإيرادات الخاصة بالاستيراد، وندرة بعض المواد وارتفاع أسعارها.

وعلى الرغم من القيود والعراقيل الإسرائيلية إلا أن البيئة الاستثمارية في فلسطين تعتبر جاذبة وملائمة للاستثمار للعوامل التالية:

- العملية التنموية تبدأ من الصفر في كثير من القطاعات، خاصة أن المنطقة بكر في العرف الاقتصادي وتحتاج إلى الكثير من أجل البناء، والإنماء، والازدهار، وتحقيق الأهداف.
- توفر المدن الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية.
- توفر الأيدي العاملة الفنية والمدربة والرخيصة الأجر، بالإضافة إلى إنها سوق خام.
- عدم وجود مديونية على السلطة الوطنية الفلسطينية.

الاستهلاك

شهد عام 2015 تراجعاً في قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 15.17 مليار دولار مقارنة بنحو 15.32 مليار دولار في عام 2014، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبه 0.9 في المائة. فقد بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.37 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع 3.48 مليار دولار في عام 2014، كما بلغ الاستهلاك الخاص 11.17 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع 11.27 مليار دولار عام 2014، وتدلل هذه الأرقام على أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يعبر عن قصور في مواجهة الاستهلاك الكلي للمجتمع الفلسطيني، واستمراراً للأزمة المالية التي تواجهها دولة فلسطين لهذا العام، واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحجز أموال الضرائب الفلسطينية.

وقد انخفض معدل نمو الاستهلاك العام بنسبة 3.0 في المائة بعد أن شهد نمواً بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي يدل على بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني، والتعويل على القطاع العام والإنفاق العام، ليبقى الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد استهلاكي جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي قلصت من قدراته الإنتاجية.

التطورات القطاعية: (الزراعة والصيد البحري والمياه – الصناعة– البناء والتشييد- الخدمات والفروع)

الزراعة والصيد البحري والمياه

يغطي قطاع الزراعة مساحة كلية تبلغ نحو 1.854 مليون دونماً أو ما نسبته 31.0 في المائة من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، ويقع 62.9 في المائة من الأراضي الزراعية في منطقة (ج) الخاضعة تحت السيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية. لا يقتصر دور الزراعة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية بحسب، بل تعتبر مساهماً رئيسياً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان وحماية الحقوق المائية واستخدامها، بالإضافة إلى أن قطاع الزراعة هو مصدر رئيسي لتوفير فرص العمل.

ويشكل قطاع الزراعة إحدى أهم وأقدم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني، وحيث أنه يتم إنتاج عدد لا بأس به من المحاصيل الزراعية، من أجل تغطية احتياجات السكان ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي و النمو الاقتصادي، إلا أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37 في المائة ثم انخفضت في عام 1994 إلى 13.4 في المائة ثم ازدادت انخفاضاً في عام 1999 لتصل إلى 10.7 في المائة، لتستقر هذه النسبة في الحدود المتدنية، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 4.9 في

المائة عام 2012، ولتنخفض مرة أخرى القيمة المضافة لنشاط الزراعة من الناتج المحلي إلى 3.8 في نهاية عام 2014 وصولاً إلى نسبة 3.3 في المائة عام 2015.

كما انخفضت القيمة المضافة لتبلغ 416.4 مليون دولار عام 2015 بعد أن بلغت 485.4 مليون دولار في عام 2014، جدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعاني أيضاً من تدني الإنتاجية وتدني مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى.

وهناك عدد كبير من المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الزراعة في فلسطين، منها بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ومنها معوقات من نوع آخر تتعلق بالموارد الطبيعية والقوانين الإدارية المعمول بها. وتتمحور المعوقات الإسرائيلية بإنشاء جدار الضم العنصري وما نجم عنه من عزل ومصادرة الأراضي بهدف بناء المستوطنات وتحويل مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى محميات طبيعية ومناطق تدريب عسكرية إسرائيلية، وشق الطرق الالتفافية، بالإضافة إلى تدمير آبار المياه الفلسطينية في المناطق الزراعية وتحجيم الحصص الفلسطينية من المياه. يضاف إلى ذلك الحد من حرية تصدير المحاصيل واستيراد المواد الأساسية. علاوة على ذلك منع الصيادين في غزة من الصيد إلا لمسافة 6 أميال من مجموع 20 ميل بحري كما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية.

أما التحديات الأخرى فتتعلق بالموارد الطبيعية والبيئية، ومنها محدودية المياه والأراضي الزراعية، الاستعمال غير السليم للكيمياويات، بالإضافة إلى قلة العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة بسبب هجمات المستوطنين وحرق المحاصيل، ما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع، خاصة بسبب عدم وجود نظام للتأمين الزراعي، وتعويض المزارعين.

وقامت جرافات الاحتلال الإسرائيلي حيناً والمستوطنون الإسرائيليون حيناً آخر في ظل الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2015، باقتلاع وحرق وتدمير الأشجار الفلسطينية في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، وفي استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية الفلسطينية كالمياه ومقالع الأحجار، فقد قامت آليات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه خلال العام 2015 بتدمير ما مجموعه 13761 شجرة تنوع ما بين أشجار زيتون وحمضيات ولوزيات وغيرها من الأشجار المثمرة، إذ يتكبد قطاع الزراعة خسارة قيمتها 153 مليون دولار سنوياً كخسارة للمحاصيل الزراعية.

وقد بلغت كمية الزيتون المزودة للمعاصر لهذا الموسم بهدف عصره لاستخراج الزيت 95,142.0 طن، ساهمت محافظتي جنين وطوباس بما نسبته 25.3 في المائة تلاها محافظة نابلس بنسبة 16.4 في المائة من إجمالي كمية الزيتون المزودة للمعاصر، وقد بلغت كمية الزيت المستخرج لهذا الموسم 21,084.4 طن، مقابل 24,758.5 طن

في الموسم السابق تم استخراجها من 108,379.1 طن حب زيتون. وتشير النتائج إلى أن موسم معاصر الزيتون للعام 2015 يمتاز بإنتاجية معتدلة وضمن المعدل العام مقارنة بالأعوام 2005 و2007 و2009 ذات الإنتاجية المنخفضة.

كما بلغ عدد العاملين في معاصر الزيتون في فلسطين 1,353 عاملاً للموسم 2015، وبلغت القيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون لموسم عام 2015 حوالي 7.2 مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 3.1 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة لقيمة إنتاج المعاصر فقد بلغت 10.3 مليون دولار أمريكي لموسم عام 2015.

وفي قطاع الصيد البحري الذي يمثل مصدر دخل للآلاف من أفراد القوى العاملة الغزية، تستمر قوات الاحتلال في تعطيل مراكب صيد السمك الفلسطينية، وذلك لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل لهذا القطاع، والذي أدى إلى انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية وفقدانهم 85 في المائة من دخلهم.

وقد بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته 15 في المائة فقط، في حين باقي الحصة وهو 85 في المائة يذهب للإسرائيليين بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18 في المائة فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين 82 في المائة، كما تستغل دولة الاحتلال ما نسبته 90 في المائة من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية مقابل 10 في المائة فقط للفلسطينيين.

يشار إلى أن نصيب الفرد الإسرائيلي من المياه سبعة أضعاف نصيب الفرد الفلسطيني. إذ أن نصيب الفرد الفلسطيني من مياه الشرب يومياً يبلغ نحو 70 لتراً، مقارنة مع 500 لتراً للمواطن الإسرائيلي من المياه العذبة، وتزيد الفجوة بين الجانبين لـ9 أضعاف في المياه المستخدمة لأغراض الري والزراعة. كما أن قطاع غزة يعاني من كارثة مائية حقيقية، إذ أن 97 في المائة من مياه الشرب هي مالحة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، هذا بالإضافة إلى أن استنزاف الخزان الساحلي (الآبار الجوفية) فيها أدى إلى سيطرة إسرائيلية مطلقة على المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية.

الصناعة

يعتبر قطاع الصناعة بأفرعه الاستخراجي والتحويلي والتقليدي ثاني أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي بنسبة 13.4 في المائة في عام 2015 مقارنة بنسبة 14.8 في المائة 2014، وبقيمة مضافة بلغت 1.7 مليار دولار

مقارنة مع 1.9 مليار دولار عام 2014 ، ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في فلسطين من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر الصناعات الاستخراجية المتمثلة بقطاع الحجر والرخام، المتركزة بشكل أساسي في منطقة نابلس ورام الله والخليل، حيث تمتاز فلسطين بوجود الجبال التي تحتوي على الحجر الجيري الطبيعي وبتنوع طبقاته الصخرية و بمختلف الألوان في ازدهار هذه الصناعة وتصديرها إلى دول العالم. تشير الإحصاءات أن قطاع الحجر والرخام يساهم بنسبة 12 في المائة من نسبة قطاع الصناعة في فلسطين ، كما يوجد استخراج لبعض المعادن مثل الفوسفات والأسفلت والطين غرب البحر الميت، والرمل الزجاجي في الخليل ورام الله ونابلس، والكبريت في قطاع غزة.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية والتقليدية، وهي تشمل القطاع الأكبر من المؤسسات الصناعية، فمنها الحرف الصناعية مثل النسيج، صناعة الأحذية، السيراميك، الفخار، خشب الزيتون، الصدف، الزجاج الملون، وصناعة الصابون، ودبغ الجلود، التطريز، والخيزران. يعتبر قطاع صناعة المواد الغذائية والمنتجات الزراعية أكبر وأهم قطاع صناعي تحويلي، حيث يضم صناعة الحلويات، الألبان ومشتقات الحليب، اللحوم المصنعة، المشروبات، المكرونة، منتجات الحبوب، الأغذية المعلبة، الزيوت، وكذلك أعلاف الحيوانات. ويساهم قطاع المواد الغذائية بحوالي 24 في المائة من إجمالي قطاع الصناعة، بما يعادل حوالي 400 مليون دولار، ويُشغل حوالي 16.8 في المائة من إجمالي حجم القوى العاملة في السوق الفلسطيني.

وقد عملت السلطة الفلسطينية على وضع إستراتيجية للتصنيع والتنمية الصناعية لكي تحقق مجموعة من الأهداف، ومنها تحقيق النمو المتوازن والمتكافئ بين الزراعة والصناعة وبين إشباع الطلب المحلي والتصدير. لذا تم العمل على تطوير البنية التحتية وشبكة المواصلات بالإضافة إلى تطوير عدد من المناطق الصناعية في غالبية المدن الفلسطينية، ومنها في أريحا، جنين، رام الله، نابلس، بيت لحم، الخليل، غزة وغيرها. لتحقيق بيئة استثمار صحية في فلسطين تم العمل على منظومة قانونية لجلب المستثمرين الفلسطينيين المغتربين والأجانب، تهدف إلى تقديم مجموعة من الإعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمرين الجدد تصل لغاية 5 سنوات تحت اسم قانون تشجيع الاستثمار.

ويعاني قطاع الصناعة من مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات، ومنها المعوقات الإسرائيلية. يضاف هنا بأن القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية متواضعة نسبياً مقارنة مع السوق الإقليمي والدولي، وأن الصناعات التقليدية التراثية لا تنشط إلا في حالة وجود سياحة نشطة للمناطق الفلسطينية، وبسبب الأوضاع السياسية المضطربة، تعاني السياحة من ركود كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن الممارسات العدوانية الإسرائيلية قد حالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة، مما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية.

كما تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي 85 في المائة من صناعة الحجر والرخام والتي تعتبر أهم الصناعات الفلسطينية، وذلك من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب استيلاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه الصناعة الهامة، جدير بالذكر أن 25 ألف عامل فلسطيني يعملون في صناعة الحجر والرخام، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات، ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً.

البناء والتشييد

يعتبر قطاع الإنشاءات من الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني سواءً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو تشغيل الأيدي العاملة، أو ارتباطه وتأثيره المباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وتشير معظم التقارير الاقتصادية لنمو ملحوظ مازال يشهده قطاع الإنشاءات والاستثمار العقاري في فلسطين، ويتبين ذلك بالضواحي السكنية الجديدة في عدة مناطق من المدن الفلسطينية.

تشير البيانات بأن قطاع الإسكان مازال يعتبر أحد أهم موارد التنمية في فلسطين، حيث بلغت نسبة الاستثمار في الإسكان إلى الناتج المحلي خلال عام 2015 نحو 8.3 في المائة مقارنة بنسبة 7.3 في المائة في العام 2014. وقد بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 1.05 مليار دولار في العام 2015 مقارنة بـ 931.4 مليون دولار عام 2014. ويرجع النمو الملحوظ على قطاع الإنشاءات في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، بسبب سياسة التدمير التي مارستها إسرائيل جراء الحروب على القطاع. حيث تشير التقارير بأن الدمار الذي خلفته الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة ما بين عام 2008 و عام 2014 تجاوز أكثر من 10,000 مبنى سكني وخدماتي بشكل كامل، وأكثر من 34000 مبنى بتدمير جزئي.

يذكر أنه ليست فقط البيوت السكنية والمنشآت الصناعية والزراعية كانت محل الاستهداف، فأن البنية التحتية الخاصة بشبكات الطرق، والمياه العادمة وشبكات توزيع المياه والكهرباء، بالإضافة إلى الجسور ومحطة الكهرباء، تم استهدافها في الحروب الثلاث أيضاً، ناهيك عن تدمير مطار غزة منذ عام 2002 ولم يسمح بإعادة بناءه. وقد تعهد مؤتمر إعادة الاعمار في قطاع غزة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 12 أكتوبر 2014 بتقديم منح مالية بقيمة 5.4 مليار دولار أمريكي، لكن الاعمار مرتبط بشكل أساسي بتوفير مواد البناء، وخاصة الاسمنت والحديد المسلح، الذي تماطل إسرائيل بإدخاله إلى قطاع غزة، حيث تعود أسباب التأخر في إعادة اعمار القطاع لأسباب كثيرة، منها

الحصار الإسرائيلي، والآلية المتبعة وفقاً لخطة مبعوث الأمم المتحدة التي تراقب إدخال مواد البناء وتجعل من الآلية أسلوب عقيم، حيث أظهرت الإحصاءات أن غزة تحتاج إلى أكثر من عشر سنوات لإعادة الإعمار في حال استمرار هذه الآلية المتبعة.

الخدمات والفروع الأخرى

يشكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، وأيضاً واصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إذ بلغت حوالي 75.0 في المائة عام 2015، مقارنة بـ 74.0 في المائة عام 2014. ويشكل قطاع السياحة الجزء الأهم في قطاع الخدمات إذ بلغ إجمالي عدد النزلاء في كافة فنادق الضفة الغربية العاملة حوالي 484 نزلياً خلال عام 2015، وقد شكل النزلاء من دول الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بحوالي 30 في المائة من مجموع النزلاء، في حين شكل النزلاء الفلسطينيون حوالي 11 في المائة، والولايات المتحدة وكندا نحو 9 في المائة من مجموع النزلاء. وبالمقارنة مع العام السابق، فقد انخفض عدد النزلاء بنحو 21 في المائة في الفنادق خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014.

وبلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية حوالي 1,4 مليون ليلة خلال عام 2015، حيث أمضى نزلاء دول الإتحاد الأوروبي 34 في المائة من هذه الليالي بينما أمضى النزلاء الفلسطينيون حوالي 12 في المائة في حين أمضى النزلاء الوافدين من الولايات المتحدة وكندا 10 في المائة من إجمالي ليالي المبيت. يشار إلى أن خسائر قطاع السياحة في العام 2015 بلغت حوالي 63 مليون دولار.

وقد بلغ متوسط عدد العاملين خلال العام 2015 في فنادق الضفة الغربية 2,975 عاملاً، منهم 2,291 من الذكور و684 من الإناث. كما بلغت نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال العام 2015 في الضفة الغربية حوالي 22.5 في المائة بمتوسط 1,53 غرفة مشغولة يومياً. وقد انخفضت نسبة الإشغال خلال العام 2015 بنحو 11 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

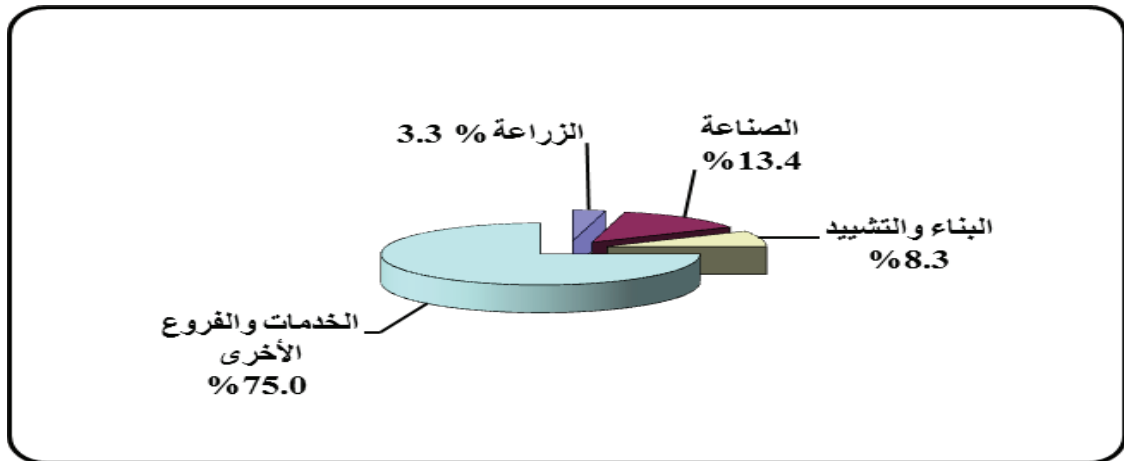
جدول رقم (1)
المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي (2013-2015)

المؤشر	2013	2014	2015
عدد النزلاء	600,362	610,347	484,394
عدد ليالي المبيت	1,467,709	1,537,311	1,420,264
نسبة إشغال الغرف	24.8	25.2	22.5
متوسط إشغال الغرف	1,458.5	1,681.9	1,530.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدير بالذكر أن عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية بلغ 112 فندقاً، كما في نهاية العام 2015، تحتوي 6,791 غرفة، وتضم 15,059 سريراً. وقد ساعد مساهمة نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والذي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة أعلى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات.

شكل رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015



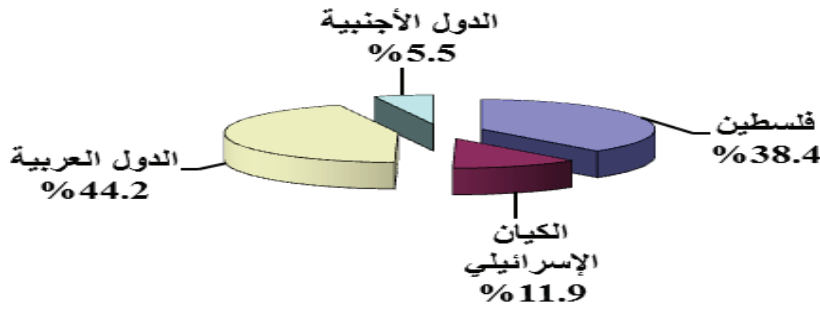
المصدر: ملحق (1/13)

التطورات الاجتماعية: (عدد السكان – القوى العاملة- الفقر ومستويات الأمن الغذائي- الانتهاكات بحق قطاعي التعليم والصحة)

عدد السكان

بلغ عدد الفلسطينيين في العالم عام 2015 حوالي 12.37 مليون فلسطيني مقارنة بـ 12.10 مليون بنسبة ارتفاع حوالي 2.2 في المائة، يعيش منهم حوالي 4.75 مليون نسمة في دولة فلسطين أي ما نسبته 38.4 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، منهم 2.90 مليون في الضفة الغربية بنسبة 61.0 في المائة و1.85 مليون بنسبة 39.0 في المائة في قطاع غزة، ويبلغ عدد الفلسطينيين داخل أراضي الكيان الإسرائيلي حوالي 1.47 مليون فلسطيني أي بنسبة 11.9 في المائة، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 5.46 مليون فلسطيني أي بنسبة 44.2 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 685 ألفاً أي ما نسبته 5.5 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

الشكل (2): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة
نهاية العام 2015



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان العرب في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 6.22 مليون نسمة في حين بلغ عدد اليهود 6.34 مليوناً عام 2015. وسيتساوى عدد السكان العرب واليهود قبل نهاية عام 2017، وستصبح نسبة السكان اليهود 49.4 في المائة من السكان وذلك بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى حوالي 6.96 مليون يهودي مقابل 7.13 مليون عربي.

حول توزيع السكان الفلسطينيين على المحافظات تشير البيانات إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد السكان حيث بلغت 15.1 في المائة من إجمالي السكان في دولة فلسطين، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.4 في المائة، في حين بلغت نسبة السكان في محافظة القدس 8.9 في المائة، كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد السكان في نهاية عام 2015 حيث بلغت 1.1 في المائة من إجمالي السكان في دولة فلسطين.

كما تشير التقديرات الإحصائية المتوفرة لعام 2015، إلى أن 42.8 في المائة من السكان الفلسطينيين في دولة فلسطين هم لاجئون حيث يقدر عددهم بنحو 2.03 مليون لاجئ نهاية عام 2015، في حين بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 787 ألف لاجئ بنسبة 27.1 في المائة من مجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة حوالي 1.246 مليون لاجئ بنسبة 67.3 في المائة من مجمل سكان قطاع غزة.

وقد بلغ عدد الذكور المقدر في نهاية عام 2015 في دولة فلسطين حوالي 2.413 مليون ذكر مقابل 2.336 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكر مقابل 100 أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور 1.473 مليون ذكر مقابل 1.426 مليون أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة 940 ألف ذكر مقابل 910 ألف أنثى. جدير بالذكر أن الكثافة السكانية في فلسطين تعتبر مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2015 نحو 789 فرداً/كم² في فلسطين، بواقع 513 فرداً/كم² في الضفة الغربية مقابل 5,070 فرداً/كم² في قطاع غزة. أما في إسرائيل فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام 2015 حوالي 391 فرداً/كم² من العرب واليهود.

القوى العاملة

يمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة عام 2015 بـ 39.4 في المائة، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 37.0 في المائة في الضفة الغربية مقابل 42.8 في المائة في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر في دولة فلسطين بـ 2.8 في المائة، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 3.2 في المائة في الضفة الغربية 2.4 في المائة في قطاع غزة.

وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني، حافظ معدل المشاركة في القوى العاملة على نسبته خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، إذ بلغت 54.8 في المائة بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر، لكن بالمقابل ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة في عام 2015 إلى حوالي 1.299 مليون شخص عام 2015، مقارنة بحوالي 1.255 مليون عام 2014، أي بزيادة قدرها 3.5 في المائة، منهم 828 ألف شخص في الضفة الغربية و474 ألف شخص في قطاع غزة.

وقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 46.1 في المائة مقابل 45.3 في المائة في قطاع غزة، ولا تزال الفجوة بين الذكور والإناث كبيرة في المشاركة في القوى العاملة، حيث بلغت 71.9 في المائة للذكور مقابل 19.1 في المائة للإناث في فلسطين، وتعود هذه الفجوة الكبيرة إلى قيود الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.

وفيما يتعلق بنسبة البطالة فقد بلغت حوالي 25.6 في المائة عام 2015 مقارنة بـ 26.9 في المائة عام 2014، ويعتبر معدل الانخفاض طفيف جداً لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل بنسبة ضئيلة جداً إلى 41.0 في المائة في عام 2015 مقابل 43.9 في المائة عام 2014 في قطاع غزة، ومن 17.7 في المائة عام 2014 إلى 17.3 عام 2015 في الضفة الغربية، وهو الأمر الذي تحدده الممارسات التي تقوم

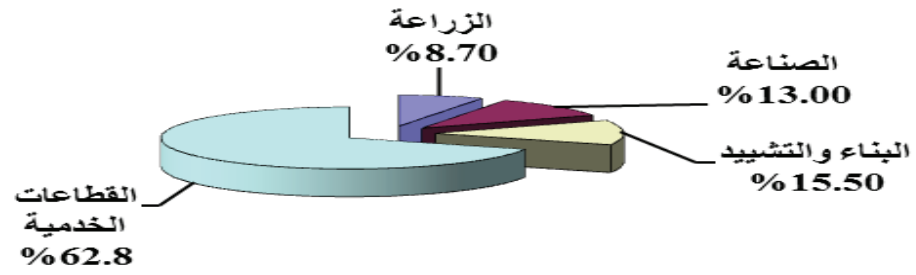
فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومدى تأثر قطاع غزة بالحصار والحرب المدمرة الثلاث والتي شنها الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الخمس الماضية، والتي من خلالها يعيش أوضاعاً اقتصادية مأساوية.

كذلك فقد شهد العام 2015 ارتفاعاً في نسبة أعداد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع عددهم من 102.1 ألف عامل عام 2014 ليصل إلى 112.3 ألف عامل عام 2015، وهو ما يمثل نحو 11.8 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، وقد جاء ذلك بالتوازي مع زيادة عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي بشكل أقل من 804.5 ألف عامل عام 2014 إلى 846.0 ألف عامل عام 2015، ويشكلون ما نسبته 88.2 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، حيث وصل عدد العاملين الفلسطينيين عام 2015 إلى حوالي 958.3 ألف عامل، مقارنة بحوالي 906.6 ألف عامل في عام 2014، وتُعزى هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين إلى تراجع معدل النمو في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.

يذكر أنه بسبب صغر حجم سوق العمل الفلسطينية وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية في محاربتها فإن سوق العمل الإسرائيلية تعتبر جاذبة للعمالة الفلسطينية خاصة وأن قيمة الأجور في هذه السوق مرتفعة بشكل كبير مقارنة بقيم الأجور في السوق الفلسطينية، لكنها تعاني من أعمال التمييز العنصري والإرهاب بحقهم من قبل جيش الاحتلال والمشغل الإسرائيلي على حد سواء، حيث يتضح ذلك عند مقارنةهم بزملائهم في العمل من غير الفلسطينيين. وبالرغم من المردود المالي الجيد للعاملين في السوق الإسرائيلي وتأثيره في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية للعاملين داخل الكيان الإسرائيلي كثيرة منها: تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، هجرة الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية. كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة 22.0 في المائة خلال العام 2015، منها 34.4 في المائة في قطاع غزة و 16.7 في المائة في الضفة الغربية، وهي النسبة التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة على حساب أنشطة القطاع الخاص، التي تأثرت بممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة لتدني الأجور إضافة إلى المصادرات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وذلك مع ارتفاع طفيف لنسبة العمالة في قطاعي الصناعة والبناء والتشييد. وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 62.8 في المائة في عام 2015 مقارنة بنسبة 61.7 في عام 2014، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، وقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بواقع 8.7، 13.0، 15.5 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 10.4، 12.6، 15.3 في المائة على التوالي خلال عام 2014.

الشكل (3): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2015



المصدر: الملحق (1/13).

الفقر ومستويات الأمن الغذائي

لقد شهد عام 2015 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية والإنسانية بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، فقد عانى أكثر من 35.5 في المائة من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الفقر عام 2015، وتبلغ تلك النسبة حوالي 52 في المائة في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، في حين وصلت نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية إلى حوالي 19 في المائة. يذكر أن قطاع غزة حلّ في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات الفقر بعد السودان واليمن، ويتبين أن نحو 13 في المائة من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8 في المائة في الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة.

كما يعاني ثلث الأسر الفلسطينية أي حوالي (33 في المائة أو ما يعادل 1.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي)، وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2014، إذ يعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى 72 في المائة في العام 2015 مقارنة مع 57 في المائة في عام 2014، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19 في المائة، ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام 2015 مقارنة مع مستويات عام 2014.

ويتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، وأيضاً للأزمة المالية التي تمر فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، والتي تهدد في حال استمرارها تخفيض الخدمات المقدمة للاجئين، أو إلغاء لبعض

البرامج التي تقدمها الوكالة في مناطق عملياتها في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، لذا فإن التخفيض في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثيراً كبيراً وخاصة مع استمرار الاحتياجات اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني.

الانتهاكات بحق قطاعي التعليم والصحة

وصل عدد الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم الفلسطيني إلى 53 انتهاكاً إسرائيلياً خلال العام 2015، من بينها 39 انتهاكاً حدثت خلال هبة القدس في الربع الأخير من العام المذكور. وقد تمثلت هذه الانتهاكات في غالبيتها بعمليات حصار ومداومة المدارس وإطلاق قنابل الغاز، فيما تم تسليم إخطارات بهدم مدرستين. أما الانتهاكات بحق الجامعات، فقد تمثلت في اقتحام حرمي جامعتي خضوري والقدس عدة مرات وإطلاق الرصاص وقنابل الغاز في حرميهما.

وقد ذكرت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في تقرير لها حول الانتهاكات الإسرائيلية لقطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري تشرين أول/أكتوبر وتشرين ثاني/نوفمبر 2015، وهما الشهران الأول والثاني من انتفاضة القدس، إذ أن قطاع التعليم فقد خلال الشهرين المذكورين 20 شهيداً، من بينهم 19 طالباً، في حين وصل عدد الجرحى 495 فرداً (462 طالباً و9 معلمين). كذلك تسببت الحواجز والبوابات الإلكترونية في تأخير وصول الطلبة إلى مدارسهم في 45 مدرسة، كما تعطل الدوام جزئياً في 18 مدرسة، وتعطل كلياً في 73 مدرسة. وقد تسبب كل ذلك في إهدار ما مجموعه 7479 حصة تعليمية.

وفي قطاع غزة، أدت الحرب الأخيرة إلى تدمير عدد كبير من المنازل، مما أجبر سكانها إلى اللجوء إلى الإقامة في المدارس التي تضرر العديد منها نتيجة القصف، واستمرت سلطات الاحتلال في فرض قيود على دخول مواد البناء لإعادة ترميم أو بناء المؤسسات التعليمية المدمرة، مما أدى إلى استمرار منات السكان في الإقامة في العديد من المدارس وإرباك الدراسة في هذه المدارس، واضطرار الجهاز التربوي إلى العمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات في 85 في المائة من مدارس قطاع غزة، التي ارتفعت معدلات الكثافة الصفية في عدد من مدارسها إلى نحو 50 طالباً، مما أضعف قدرة الطلبة على الفهم.

كذلك أدى استمرار الحصار البري المفروض على قطاع غزة، إلى استمرار حرمان الآلاف من طلبة قطاع غزة من فرص التعليم في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، حيث مازالت سلطات الاحتلال تمنع الطلبة بشكل كلي من المغادرة للدراسة عبر معبر بيت حانون منذ تاريخ 16 فبراير 2007، وحرمانهم من الدراسة في تخصصات علمية غير متاحة في جامعات قطاع غزة.

وعلى صعيد القطاع الطبي الفلسطيني تم رصد 49 انتهاكاً لقوات الاحتلال بحق القطاع الطبي الفلسطيني خلال العام 2015 من بينها 44 انتهاكاً وقعت خلال الربع الأخير من العام 2015، ومن أبرز هذه الانتهاكات مداومة 5

عيادات ومراكز صحية وتفتيشها وتسليم أحداها إخطار بالهدم، واحتجاز 5 سيارات إسعاف أثناء نقلها مرضى ومصابين على الحواجز العسكرية المقامة على مخارج المدن والقرى الفلسطينية، كما تم اقتحام 6 مستشفيات فلسطينية في كل من القدس والخليل ونابلس، حيث تم خلالها قتل وجرح واعتقال عدد من المواطنين. كما تم خلال العام 2015 إطلاق الرصاص على 16 سيارة إسعاف، مما أدى إلى تضرر العديد منها، ناهيك عن تعرض العديد من الطواقم للإصابة والاختناق نتيجة للضرب أو إطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز.

إطار رقم (1) التأثيرات الاقتصادية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

رصد تقرير أعدته منظمة "هيومن رايتس ووتش" الهادفة لمراقبة حالة حقوق الإنسان في العالم، الانتهاكات الاقتصادية للقانون الدولي التي تنفذها شركات إسرائيلية أو شركات دولية عاملة في إسرائيل، في الضفة الغربية. وأشار تقرير المنظمة الذي حمل عنوان "المتاجرة مع الاحتلال" ويعد الأول من نوعه من حيث تخصصه برصد التأثيرات الاقتصادية للمستوطنات في الضفة الغربية، ودورها في نهب الاقتصاد الفلسطيني وانتهاك الحقوق الفلسطينية، وانتهاك حقوق العمال العاملين في المستوطنات، إلى أن عدداً من الشركات العالمية التي تعمل في المستوطنات تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، موصياً بالضغط على هذه الشركات من قبل حكوماتها لتوقف عملها في المستوطنات الإسرائيلية.

وبين التقرير دور الشركات الناشطة في المستوطنات، والتي توفر الخدمات للمستوطنين أو التي لها علاقات تجارية مع المستوطنات، باستخدام عدة دراسات حالة، ويصف التقرير كيف تيسر هذه الشركات استدامة المستوطنات غير القانونية وتدعمها، وبذلك فهي تدعم نظام قائم على التوسع، ومتصل بشكل وثيق بمصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية بشكل غير قانوني، وبنظام القوانين والقواعد والخدمات التمييزية المزدوجة الذي تفرضه إسرائيل على المنطقة الخاضعة لسيطرتها الحصرية من الضفة الغربية.

وأشار التقرير إلى أن عمل هذه الشركات في المستوطنات الإسرائيلية يسهم في إطالة عمر الاستيطان، فهي تقوم بمساعدة المستوطنين على الاستيطان في الضفة، وتقوم بدفع ضرائب لمجالس المستوطنات الإقليمية بشكل يساعد هذه المجالس في مزيد من الاستيطان، وبالتالي مزيد من انتهاك حقوق الفلسطينيين، إضافة إلى أن نمو الاقتصاد في المستوطنات يعني إضعاف متعمد للاقتصاد الفلسطيني أيضاً، فوجود المستوطنات غير قانوني وأي نشاط في هذه المستوطنات هو نشاط غير قانوني.

ورصد التقرير خمسة انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني أولها من شركة Remax وهي شركة أميركية متخصصة في بيع العقارات وتأجيرها، وتعمل هذه الشركة على بيع العقارات وتأجيرها للمستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية ومقرها مستوطنة "معالي أدوميم" شرق القدس المحتلة وهي تعمل أيضاً داخل إسرائيل.

كما تطرق التقرير إلى شركة ألمانية تعمل في إسرائيل وهي شركة (Hanson Israel) التابعة لشركة "هيدربرغ" الألمانية العالمية والتي تعمل على سرقة الحجارة الفلسطينية المستخرجة من الضفة الغربية، وتحديدًا في منطقتي نابلس وبيت فجار. وأوضح التقرير أن هذه الشركة تسهم في سرقة آلاف الأطنان من الحجارة الفلسطينية ونقلها إلى إسرائيل وهي تدفع ضرائب للمجالس الإقليمية للمستوطنات، وبعملها تساعد في سرقة الأرض الفلسطينية والموارد الطبيعية الفلسطينية.

جدير بالذكر أن التقرير يشير إلى أن 11 شركة تعمل في مجال الحجر مصرح لها بالعمل في الضفة الغربية وهي تقوم بإنتاج من 10-12 مليون طن من الحجارة سنوياً يجري سرقتها لداخل إسرائيل، وهذه الكمية تمثل ربع الإنتاج الإسرائيلي من الحجر، حيث تنتج إسرائيل قرابة 40 مليون طن من الحجارة سنوياً. كما أن 94 في المائة من الحجارة المنتجة من محاجر الضفة يستفيد منها الإسرائيليون لوحدهم، في حين يحظر على الفلسطينيين فتح محاجر جديدة بموجب قوانين الاحتلال، ومنذ العام 1994 حتى اليوم لم تسمح سلطات الاحتلال بفتح محجر واحد في الضفة الغربية.

ويشير التقرير إلى أن أصحاب المحاجر والعاملين في المحاجر يتعرضون لانتهاكات متواصلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وذلك بمصادرة المعدات أو فرض الغرامات أو الاعتقالات وغيرها من العقوبات، بعد رفض سلطات الاحتلال طلبات الفلسطينيين بفتح محاجر جديدة لهم في المناطق المصنفة (ج) أو عدم الإجابة على الطلبات الفلسطينية للحصول على تراخيص لفتح محاجر. وبين التقرير أن هذه الإجراءات أدت إلى تدهور كبير في قطاع الحجر والمقالع الفلسطينية، وهبوط عدد العاملين في هذا القطاع بشكل كبير، في حين ازدهر بشكل كبير في إسرائيل جراء سرقة الحجارة من الضفة الغربية، بالإضافة إلى فتح محاجر إسرائيلية جديدة بمثابة القضاء على الثروة الحيوانية والزراعية الفلسطينية، خاصة في منطقة وسط الضفة الغربية، ودفع آلاف السكان للعمل كعمال في الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية بعد أن تمت مصادرة أراضيهم لصالح المستوطنات.

التجارة الخارجية

نتيجة للقيود المفروضة على التجارة والاقتصاد لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي للتجارة الفلسطينية حوالي 85 في المائة من الصادرات الفلسطينية، وحوالي 70 في المائة من الواردات الفلسطينية، وتحرم هذه التبعية الكبيرة للاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من احتمال تعرضه لهزات دورات الأعمال التجارية بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية.

ويتضح تكريس هيمنة الكيان الإسرائيلي على التجارة الخارجية الفلسطينية في استيراد السلع الاستراتيجية منه، علماً بأن هذا الكيان لا يملك أية ميزة نسبية لهذه السلع فهي غير منتجة لها في الأساس كمشتقات النفط، وأيضاً لا يملك ميزة تنافسية لها حيث لا يقوم بتصديرها سوى إلى الأراضي الفلسطينية.

فقد أصبح تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد الكيان الإسرائيلي أداة ضغط في أيدي سلطات الاحتلال، ورغم فعالية هذه الأداة ولجوء إسرائيل إلى استخدامها من قبل في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، انتفاضة الحجارة 1987، إلا أن الاتفاقيات التعاقدية مع سلطات الاحتلال وعلى رأسها اتفاقية باريس الاقتصادية التي أصبحت مرجعاً للاتفاق مع الدول الأخرى وبالتحديد الدول العربية المجاورة والدول الإسلامية لم تعمل على الحد من فعالية هذه الأداة أو تحييدها في ظل مناخ السلام، حيث حدد المسموح بقوائم السلع كما قيدت القوائم بالكميات حيث يشترط موافقة على تعديلها، وبدلاً من أن يساهم هذا الاتفاق كما كان مؤملاً على إصلاح الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية وأن يؤدي إلى استعادة الاقتصاد الفلسطيني لأسواقه التقليدية في الدول العربية وزيادة حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية المجاورة أدى إلى تعميق تلك الاختلالات وتعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بدليل تراجع الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية خلال الفترات التالية.

لذا فقد استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني والذي بلغت قيمته 5.18 مليار دولار في عام 2015 مقارنة 5.04 مليار دولار في عام 2014 بزيادة بنسبة 2.8 في المائة، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن

قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2015، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات.

فقد ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) بنسبة 6.9 في المائة عام 2015 ليصل إلى حوالي 2.32 مليار دولار مقارنة مع 2.17 مليار دولار في عام 2014. كل ذلك مع استمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة)، إضافة إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني. كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بما قيمته 7.50 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع 7.21 مليار دولار في عام 2014، بزيادة بلغت نسبتها 4.0 في المائة.

يشار إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية، وإنما هي منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وقد أقرت دولة فلسطين عام 2010 قانوناً لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية بحيث يعاقب كل من يتعامل مع هذه المنتجات بالحبس والغرامة، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل (بريطانيا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول)، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

الموازنة العامة

بدأت التغييرات على الموازنة الفلسطينية من حيث طريقة إعدادها وتغيير بنيتها الإدارية والفنية منذ عام 2010 عندما تبنت السلطة الفلسطينية موازنة البرامج بدلاً من موازنة الأداء. ويمكن ملاحظة التغييرات التي حدثت على البنود الرئيسية للموازنات الفعلية خلال السنوات الستة السابقة بما يلي:

- ما طرأ على التغيير في العجز الجاري ما قبل التمويل الذي كان يمثل 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأصبح يمثل 10.7 في المائة في عام 2015.
- النفقات الجارية وصافي الإقراض انخفضت من 36 في المائة عام 2010 إلى 31.5 في المائة في عام 2015. وهذا الانخفاض في النسبة لا يعني انخفاض القيمة المطلقة للنفقات، إذا أنها ارتفعت 619 مليون دولار. وهذا ارتفاع يمكن قبوله بالنظر إلى التزايد المستمر في عدد السكان الذي ينجم عنه تقديم خدمات صحية وتعليمية إضافية، هذا فضلاً عن تزايد النفقات الجارية في كافة مرافق الحكومة وبخاصة الأمن.
- ارتفاع نسبة صافي الإيرادات العامة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 20.7 في المائة عام 2010 إلى 22.7 في المائة عام 2015.

وبنهاية العام 2015 أظهرت بيانات وزارة المالية الفلسطينية استمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام خلال هذا العام نحو 71.5 في المائة من المبلغ المستهدف بحسب الموازنة العامة للعام

نفسه، وتنخفض هذه النسبة لتبلغ حوالي 15.3 في المائة فيما يخص النفقات التطويرية، وهو ما يشير إلى صعوبة توفير التمويل اللازم والمطلوب لتحقيق المبالغ المستهدفة في مشروع الموازنة للعام 2015.

وعلى الجانب الآخر فقد تجاوزت إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة المبالغ المستهدفة في مشروع الموازنة، أما بالنسبة للمنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها الحكومة فقد بلغت نحو 41.9 في المائة من المبلغ المستهدف في الموازنة العامة. وبالمقابل فإن حجم الإنفاق الفعلي جاء أقل بكثير من المبالغ المستهدفة في مشروع الموازنة للعام 2015، خاصة الإنفاق التطويري والإنفاق على بند غير الأجور، حيث بلغت نسبة الإنفاق الفعلي على هذه البنود نحو 15.3 في المائة و 77.6 في المائة من المستهدف بحسب الموازنة على الترتيب. أما فيما يخص الأجور والرواتب فقد استطاعت الحكومة أن تغطي نحو 89.9 في المائة من المستهدف في مشروع الموازنة. وفي هذه الأرقام دلالة على عدم قدر الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي تراكم المتأخرات أو زيادة الدين العام الحكومي خلال العام 2015.

واصلت فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، واستمر تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين.

وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، في انتهاك لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها.

وحسب مقترح مشروع قانون الموازنة لعام 2015 فقد قدرت النفقات العامة بنحو 5.02 مليار دولار منها 3.87 مليار دولار للنفقات الجارية، 1.12 مليار دولار للنفقات التطويرية والتي تشمل 800 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة على أن تبلغ الفجوة التمويلية 385 مليون دولار وبمعدل 32 مليون دولار شهرياً.

أما الإيرادات العامة فتقدر بنحو 2.87 مليار دولار وبذلك يكون العجز قبل دعم الدول المانحة 2.15 مليار دولار. وإذا كانت الفجوة التمويلية تبلغ 385 مليون دولار فإنه يستنتج أن الدول المانحة ستقدم 1.76 مليار دولار. الأمر الذي يعني استمرار الاعتماد على الدول المانحة في تمويل عجز الموازنة وبشكل متصاعد، مع استمرار اللجوء إلى الدين مجدداً رغم تعاظم دعم الدول المانحة.

وبالمقارنة مع عام 2014 فإن النفقات العامة ستزداد بمعدل 3.6 في المائة في حين ستزداد الرواتب بمعدل 3.8 في المائة، وأما الإيرادات العامة فتزداد بنسبة 6 في المائة.

ويلاحظ أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة 6 في المائة ناتج عن عوامل عديدة تسعى إليها السلطة الفلسطينية في مجال توسيع قاعدة الجباية الضريبية وفي تحسين أداء الدوائر الضريبية، علماً بأن أموال المقاصة أيضاً هي أحد مصادر هذه الزيادة والتي تشكل واردات قطاع غزة جزءاً مهماً من مصادر أموال المقاصة.

وإذا كان الدين العام الذي تلتزم الحكومة بسداده قد بلغ 2.43 مليار دولار عام 2014 فإنه يتوقع أن يزداد حجم الدين العام خلال عام 2015 في حدود 200 مليون دولار في حالة قيام الحكومة خلال العام 2015 بتسديد جزء من مديونياتها. هذا علماً بأن الدين العام المجدد وغير المدرج ضمن الديون الذي تلتزم الحكومة بسداده يصل إلى نحو 2.4 مليار دولار مما يعني أن إجمالي الدين العام الحكومي يقترب من 5 مليار دولار أي أنه يمثل نحو 38.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الجاري المتوقع لعام 2015، مما يعكس بوضوح الحالة بالغة الصعوبة لمالية الحكومة وأنها باستمرار عرضة لهزات مالية.

وقد بلغت الإيرادات العامة في عام 2015 حوالي 2.89 مليار دولار مقارنة مع نحو 2.79 مليار دولار في عام 2014، بزيادة بنسبة 3.6 في المائة، وشهدت الإيرادات العامة زيادة مضطردة منذ العام 2009، حيث قفزت من 1.59 مليار في العام 2009، إلى 1.88 مليون لعام 2010 و 2.05 مليار لعام 2011 و 2.24 مليار للعام 2012 و 2.32 مليار دولار في عام 2013، و 2.79 في عام 2014. ويُعزى التحسن المضطرد في الإيرادات العامة إلى التحسن الكبير في أساليب الجباية ومحاربة تهريب البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

كما بلغت النفقات العامة عام 2015 حوالي 3.62 مليار دولار شكلت النفقات الجارية 91.7 في المائة مقارنة مع 87.6 في المائة عام 2014، والنفقات التطويرية نسبة 4.9 في المائة، منها 1.76 مليار دولار مخصصة للرواتب بانخفاض نسبته 7.4 عن العام السابق وشكلت حوالي 51.6 في المائة من الموازنة العامة، في حين خصص لبند النفقات الجارية الأخرى 1.36 مليار دولار.

كما ارتفعت نسبة الدين العام الدين العام الحكومي الفلسطيني بما يشمل المتأخرات المتراكمة بنسبة 13.4 في المائة إذ بلغ حوالي نحو 2.54 مليار دولار مقارنة مع 2.22 مليار دولار في عام 2014.

القطاع المصرفي

تراجعت أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، بنحو 10 ملايين دولار أمريكي، خلال العام 2015، مقارنة مع أرباح 2014، إلى 137 مليون دولار أمريكي. وتعرضت فلسطين خلال العام الماضي 2015، إلى أزميتين أثرتا على الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس فقط القطاع المصرفي الفلسطيني، الأولى تمثلت بحجب إيرادات المقاصة الشهرية، والثانية الهبة الشعبية.

فمنذ مطلع عام 2015، أعلنت إسرائيل عن حجب إيرادات المقاصة الشهرية، ولمدة 4 شهور، وهي أموال تستخدمها الحكومة الفلسطينية، لسد فاتورة رواتب الموظفين العموميين، وتبلغ قيمتها الشهرية قرابة 600 مليون شيكل حوالي 155 مليون دولار. وأجبر حجب إيرادات المقاصة، الحكومة، على صرف أنصاف رواتب، أثرت بدورها على القوة الشرائية التي تراجعت، فيما لم تتمكن الحكومة من سداد مستحقات للقطاع الخاص، ما أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وخلال تلك الفترة، ظهر واضحاً على أرقام القطاع المصرفي الفلسطيني تباطؤاً في نمو الودائع والتسهيلات والقروض المقدمة للمواطنين، الأمر الذي ألقى بظلاله على صافي إيرادات البنوك الشهرية. يشار إلى أن عدد موظفي القطاع المصرفي الفلسطيني، بلغ 6100 موظف حتى نهاية عام 2015، مقارنة مع أكثر من 5300 موظف خلال العام الذي سبقه 2014. كما يعمل في السوق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، 15 مصرفاً محلياً ووافداً، موزعة على 7 مصارف محلية، منها مصرفين إسلاميين وخمسة مصارف تجارية، و8 مصارف تجارية وافدة، منها 7 بنوك أردنية، وبنك مصري.

ولقد حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2015، حيث ارتفعت قيمة الموجودات والمطلوبات إلى نحو 12.6 مليار دولار، مقابل 11.8 مليار دولار عام 2014، وهو ما يمثل نمواً قدره 6.8 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 8.1 في المائة خلال العام 2015 في المائة مقارنة بـ 7.5 في المائة عام 2014، لتبلغ قيمتها نحو 9.3 مليار دولار عام 2015 مقابل 8.6 مليار دولار عام 2014.

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 19.0 في المائة عام 2015 لترتفع قيمتها من نحو 4.9 مليار دولار عام 2014 إلى نحو 5.8 مليار دولار في عام 2015، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 3.7 مليار دولار في عام 2014، لتصل إلى نحو 4.4 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 19.5 في المائة في عام 2015.

إطار رقم (2) قطاع غزة منطقة غير صالحة للسكن قبل عام 2020

ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، في تقريره السنوي الذي نشره بتاريخ 2015/9/1، أن قطاع غزة قد يصبح منطقة غير صالحة للسكن قبل عام 2020، مع استمرار الأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في التراجع. وأشار التقرير السنوي للونكتاد أن 8 سنوات من الحصار وثلاثة حروب أضعفت قدرة قطاع غزة على التصدير والإنتاج للسوق المحلية، ودمرت بنيتها التحتية المتهاكلة أصلاً، ولم تترك مجالاً لإعادة اعمار القطاع أو انتعاشه الاقتصادي، بل تسارعت وتيرة التراجع في التنمية، وانهار الاقتصاد وبنيته بشكل شبه كامل، خاصة مع العدوان الإسرائيلي الأخير عام 2014.

يشار إلى أن العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2014/7/8 على قطاع غزة واستمر لمدة 51 يوماً، خلف دماراً هائلاً طال البنية التحتية في القطاع وترك أثراً كارثية على معظم القطاعات الأساسية اللازمة لحياة السكان. وقد أدى هذا العدوان الذي يعتبر الأكثر شراسة، والأوسع نطاقاً في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، إلى تدمير آلاف المنشآت المدنية، من ضمنها آلاف الوحدات السكنية، ومئات المنشآت التجارية، المنشآت الصناعية، والمنشآت الزراعية، ومزارع الدواجن والحيوانات، وعشرات المساجد، المدارس، رياض أطفال، والكليات، والجامعات، والمستشفيات، والكنائس، والبنوك، والمؤسسات الأهلية، ومراكز الشرطة والمراكز الرياضية

وقد بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة في الحروب الثلاثة التي تعرض لها قطاع غزة بحسب تقرير أونكتاد، دون احتساب الفلسطينيين الذين قضوا خلالها بثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي لقطاع غزة. ووفق أرقام صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن الناتج السنوي الإجمالي لقطاع غزة، بلغ خلال العام 2014، نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ في عام 2013، قرابة 3 مليار دولار.

واعتبر التقرير أونكتاد أيضاً أن تكاليف الخسائر سيرتفع أضعافاً إذا تم احتساب الخسائر الاقتصادية غير المباشرة، بما فيها خسائر الدخل السنوية للعائلات في قطاع غزة، والتكاليف الناتجة عن تشريد أكثر من نصف مليون مواطن خلال الحرب الأخيرة. إضافة إلى أن 72 في المائة من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، معتبراً أن الحرب الأخيرة على القطاع لم تكن السبب في وقف الإنتاج، بل إن الحصار المفروض منذ عام 2007 هو المتسبب في هذا الوقف في الإنتاج، وفقدان فرص العمل على نطاق واسع.

وختم الأونكتاد تقريره، محذراً من أن دعم المانحين يظل شرطاً ضرورياً، لكنه ليس كافياً للإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار غزة، مضيفاً: " أنه وباستمرار الحصار، ستظل المعونات المقدمة ذات أهمية حيوية، ولكنها لن تعكس مسار تراجع التنمية والإفقر في غزة.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي

أشارت النتائج الأولية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي لفلسطين انخفض عام 2015 (الأصول الخارجية - الخصوم الأجنبية) إذ بلغ 899 مليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي 1.234 مليون دولار بزيادة بنسبة انخفاض بلغت 37.3 في المائة.

وبلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 5,855 مليون دولار في عام 2015 مقارنة مع 5,950 مليون دولار عام 2014، بنسبة انخفاض 1.6 في المائة، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها حوالي 352 مليون دولار بنسبة 6.0 في المائة، واستثمارات الحافظة في الخارج حوالي 1084

مليون دولار بنسبة 18.5 في المائة، والاستثمارات الأخرى في الخارج حوالي 3838 مليون دولار 65.6 في المائة والأصول الاحتياطية حوالي 581 مليون دولار بنسبة 9.9 في المائة.

كما ارتفعت أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين عام 2015 إلى حوالي 4,956 مليون دولار مقارنة بحوالي 4,716 مليون دولار أمريكي 2014 بنسبة ارتفاع 5.1 في المائة، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.1 في المائة منها، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 16.6 في المائة، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 33.3 في المائة.

وقد بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين عام 2015 إلى حوالي 1,071 مليون دولار مقارنة بحوالي 1,089 مليون دولار أمريكي في عام 2014 بنسبة انخفاض 1.7، كما بلغ إجمالي الدين الداخلي القائم 1,467 مليون دولار مقارنة مع 1,128 مليون دولار عام 2014 بزيادة نسبتها 30.1 في المائة الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الاقتصاد الفلسطيني.

العون الخارجي

كشفت دراسة دولية نشرتها مبادرة متابعة الدعم الدولي الفلسطينية في أكتوبر 2015، أن 72 في المائة على الأقل من الدعم الدولي تستخدم للاستيراد من إسرائيل أي أن تكاليف الاحتلال تغطي بنسبة 23-34 في المائة من تلك الأموال. وتصل هذه الأموال إلى الاقتصاد الإسرائيلي عبر تحويل الدعم من خلال فرض الضرائب ورسوم الموانئ والنقل وأخيراً بعد كل ذلك يتم شراء المنتجات الإسرائيلية.

وتشير الدراسة إلى أن أموال المساعدات تتحول إلى قطاع تصدير، ومصدر للعملة الأجنبية، بالإضافة إلى مصدر دخل للشركات الإسرائيلية، حيث تجد معظم أموال الدعم طريقها إلى الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن السلطات الإسرائيلية تحدد شروط الحصول على الدعم الدولي وتحويله إلى سلع وخدمات تقدمها شركات إسرائيلية، وفي الوقت نفسه تقييد وعرقلة الدعم الذي يعترضون عليه.

ونوهت الدراسة إلى أن ثمة سياسة إسرائيلية غير رسمية تمنع التنمية الاقتصادية الفلسطينية في القطاعات التي يمكنها منافسة الاقتصاد الإسرائيلي، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي. كما استخلصت أن دور الدعم الدولي للأرض الفلسطينية في إعفاء إسرائيل من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بات معروفاً ومصرحاً به على نطاق واسع.

وأضافت الدراسة، أن صرف الدعم الدولي للأرض الفلسطينية يخدم غرضاً أساسياً للحفاظ على السكان الفلسطينيين من الانزلاق إلى كارثة إنسانية قد تؤدي بحياة الآلاف، وأصبح السكان في الأرض الفلسطينية يعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدات للبقاء على قيد الحياة، ومع ذلك، فإن الآثار الجانبية لهذا الدعم لا تضيع على السلطات الإسرائيلية حيث يتحول احتلال الأرض الفلسطينية إلى قطاع تصدير فعال للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أظهر تقرير الميزانية الفلسطينية للشهور الأحد عشر الأولى من 2015، أن المنح المالية العربية شكلت 45 في المائة من إجمالي المساعدات المالية التي وصلت السلطة الفلسطينية، بهدف دعم الموازنة العامة التطويرية. وبحسب التقرير الصادر عن وزارة المالية، فإن إجمالي المنح المالية العربية لدعم الموازنة الفلسطينية (العامة والتطويرية)، بلغت 1.283 مليار شيكل حوالي 330 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ إجمالي الدعم الأجنبي الذي تلقتة الخزينة الفلسطينية، منذ مطلع العام الماضي، حتى نهاية نوفمبر/تشرين ثاني 2015، نحو 1.548 مليار شيكل ما يعادل 398 مليون دولار أمريكي. وبالمجمل، استقر إجمالي الدعم المالي العربي والأجنبي، للموازنتين العامة والتطويرية الفلسطينية، خلال الشهور الأحد عشر الماضية ليلعب نحو 728 مليون دولار أمريكي

وجدير بالذكر أن المساعدات المالية لا تتضمن قيمة المساعدات الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية (العربية والدولية) والتي تتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي التي يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها ودور هذه المساعدات في امتصاص التأثيرات السلبية للممارسات الإسرائيلية والمجتمع الفلسطيني، مع إعطاء دور ثانوي لتطوير البنية التحتية الفلسطينية التي تحظى باهتمام في قائمة أولويات المانحين الدوليين، وهو الأمر المرتبط أساساً بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تمويل مثل هذه المشروعات. لذا فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي في موازنة دولة فلسطين من خلال تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية أمراً يصعب تحقيقه في الفترة الحالية مع استمرار الاحتلال وقيوده على الاقتصاد الفلسطيني.